أهمية السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي في تطوير اللغة الأم

أ.د. عبدالرحمن السليمان

خلاصة الدراسة:

في زمن العولمة الذي أصبح العالم فيه قريةً كبيرةً كما يُقال، تسنُّ معظم دول العالم قوانين لحماية لغاتها الوطنية وثقافاتها المحلية. وقد يبدو هذا الأمر غريبًا في زمن التكامل الاقتصادي العالمي وما ينتج عنه من تقارب بين الدول والثقافات، إلا أن العولمة أصبحت بمثابة تيار قوي يجرف ما يجده أمامه ويستأصل ما يقف بوجهه. من هنا كان لا بد للدول من تطوير سياسات للتعايش مع العولمة بهدف تعلم السباحة في تيار العولمة الجارف بدلاً من الغرق فيه إن صحّ التعبير. يتعلق بعض هذه السياسات بالسياسة والاقتصاد والتجارة العالمية، ويتعلق بعضه الآخر — وهو ما يهمنا في هذه الدراسة — باللغات الوطنية والثقافات المحلية المختلفة.

تعرض هذه الدراسة (أ) لواقع اللغة العربية و(ب) والمؤسسات المعنية بأمر اللغة العربية ثم تتوقف عند (ج) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي وأهميتهما للحفاظ على اللغة العربية وعلى الثقافة العربية وتطويرهما على المدى القريب والمتوسط والبعيد، كما تتوقف عند الآليات المتعلقة بذلك.

الكلمات المفتاحية: السياسات اللغوية؛ التخطيط اللغوي؛ الأمن اللغوي؛ اللغة الأم؛ الثقافة الوطنية؛ التَّقْيِيس والمَعْيَرة؛ العولمة؛ المحلية القُطرية.

تمهيد

يُعتبر العالم العربي من محيطه إلى خليجه عالمًا متنوعًا إثنيًا ولغويًا وثقافيًا، شأنه في ذلك شأن كل مكان في العالم كان ذات يوم مركزًا للحضارة الإنسانية. لقد ضمّت الدولة الإسلامية الكبرى التي بناها الأمويون في القرن الأول للهجرة معظم الأقوام التاريخية المعروفة من عرب وهنود وفرس وترك وكرد وقبط وأمازيغ وقوط وغيرهم. وساهم تعريب الدواوين أو الإدارة الرسمية للدولة إبان حكم الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان (٢٦-٨٦ هـ = ٦٤٦-٧٠٥ م) في تعريب الدولة الإسلامية تعريبًا جزئيًا. فلقد استبدلت الشعوب الناطقة باللغات السامية الحامية مثل الكلدان في العراق والسريان في العراق وسوريا، والأقباط في مصر، والأمازيغ في المغرب الكبير العربية بلغاتها الأصلية وهي الآرامية والقبطية والأمازيغية، وتعرَّب لسانُ أكثرهم نهائيًا. ويُعزى هذا الاستعراب السريع للسريان والأقباط والأمازيغ إلى القرابة اللغوية التي تربط العربية بهذه اللغات، ذلك العربية تنتمي إلى أسرة اللغات الحامية السامية (أو اللغات

الأفرورآسيوية أو اللغات الجزيرية ونحن نفضل هذا المصطلح الأخير).[1] وتتكون هذه الأسرة اللغوية الكبيرة من لغات استعملتها مجموعات كثيرة من البشر ابتداءً من الألفية الثالثة قبل الميلاد حتى اليوم، وفي منطقة تمتد من الجزيرة العربية حتى المغرب، ومن جنوب تركيا حتى إثيوبيا. أشهر تلك اللغات العربيةُ والأكادية والأوغاريتية والفينيقية والآرامية والعبرية والحبشية والمصرية القديمة والأمازيغية.[2] أما المتحدثون بلغات تنتمي إلى أسر لغوية أخرى كالفرس والهنود والكرد والأفغان والقوط في الأندلس، الذين يتحدثون بلغات تنتمي إلى أسرة اللغات الهندية الأوربية، فقد تعرّب بعضهم لفترات متفاوتة ثم حافظوا على ألسنتهم الوطنية وذلك بسبب المسافة اللغوية الكبيرة التي تفصلها على اللغة العربية ذلك لأن تلك اللغات تنتمي إلى نظام لغوي مختلف كليًا عن النظام اللغوي للغات الجزيرية ومنها العربية. فانحسرت اللغة العربية عن البلاد الناطقة بلغات هندية أوربية بعدما تركت فيها أثرًا كبيرًا على مستوى المعجم، إذ دخل اللغات الإسلامية كالتركية والفارسية والأوردو وكذلك الإسبانية وغيرها من لغات العالم آلاف الكلمات العربية خصوصًا في مجال العلوم والدين والشريعة والفقه والفلسفة والأدب.

وعلى الرغم من سرعة استعراب الشعوب الناطقة بلغات جزيرية، خصوصًا في المدن والحواضر، فإن جزائر لغوية تشكلت عبر الزمن في بعض البلاد المتنوعة إثنيًا، كالمجموعات الناطقة بالكردية في شمال العراق وسوريا، والمجموعات الناطقة بلهجات آرامية في العراق (كالصابئة والكلدان) وفي سوريا (كالسريان في معلولا وصيدنايا وغيرهما)، والتركمان الناطقين بالتركمانية في العراق وسوريا، وكذلك الأمازيغ الناطقين بلغات أمازيغية متعددة خصوصًا في الجزائر (اللغة القبائلية) وفي المغرب الأقصى (اللهجات الأمازيغية الرئيسة: تارِيفِيت في الشمال وتَشِلحِيت في الأطلس وتَمَازِيغْت في الجنوب) وأخيرًا المهرية في الجزيرة العربية وهي من بقايا الحميرية وقد اختلطت بلغات أخرى أبعدتها نسبيًا من العربية الفصحى. لا نملك إحصائيات دقيقة لأعداد المتحدثين بغير العربية لغةً أولى، لكن معظم الناطقين بالمهرية والكردية والسريانية والأمازيغية في البلاد العربية يعرفون العربية ويجيدونها حسب قربهم من المدن والحواضر التي لا بد من معرفة العربية فيها للتواصل مع البيئة العربية في المجال العام.

بالإضافة إلى هذه الجزائر اللغوية الموجودة منذ القدم في الوطن العربي، فإننا نميز أيضًا جزائر لغوية أخرى في دول الخليج العربي نشأت فيها نتيجة لاستقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية نتيجة للازدهار الاقتصادي الذي تشهده دول الخليج. لا نملك إحصائيات دقيقة عنهم، إلا أن ثمة مجموعات كبيرة من الهنود والبنغال والباكستانيين والأفغان والفلبينيين والأفارقة وغيرهم من الوافدين إلى دول الخليج العربي للعمل فيها أصبحت تشكّل اليوم جزائر لغوية كبيرة

---

[1] أول مَن أطلق مصطلَح (اللغات الجزيرية) هو عالِم الآثار العراقي الأستاذ طه باقر في كتابه (من تراثنا اللغوي القديم)؛ ما يسمّى في العربية بالدخيل).انظر باقر، طه (١٩٨٠:١٧).

[2] انظر Brockelmann C. (1913) و Bergsträsser G. (1995) و De Lacy O. (1923) و Wright W. & Smith W. (2002) و Nöldeke Th. (1982) و Moscati S. (1964) و Bennett R. P. (1998)، وهي من أهم الكتب المرجعية في الدراسات الجزيرية.

داخل دول الخليج لأن هؤلاء العمال ناطقون بغير العربية. وإذا كان المتحدثون بالمهرية والكردية والسريانية والتركمانية والأمازيغية مواطنين في الدول العربية من القدم وليسوا وافدين إليها، فإن الجزائر اللغوية الجديدة في دول الخليج تتكون من عمالة أجنبية وافدة ناطقة بغير العربية. ويطرح وجودها بشكلها الحالي مشاكل لغوية تتمثل في مزاحمة لغات العمالة الوافدة للغة الوطنية، وثقافية تتمثل في مزاحمة ثقافات العمالة الوافدة للثقافة الوطنية، واجتماعية تتمثل في التغيير الديموغرافي للدولة، وأمنية تتمثل في انتشار الجريمة المحلية والعابرة للحدود.

أ. واقع اللغة العربية

إن اللغة العربية غائبة في أقسام العلوم التطبيقية في كل الجامعات العربية (باستثناء الجامعات السورية)، كما تُخرَج اللغة العربية بالتدريج من عالم الاقتصاد والتجارة والأعمال في أكثر الدول العربية. وتشيع ظاهرة الخلط اللغوي في أوساط المثقفين العرب خصوصًا الأطر والكوادر الأكاديمية المبتعثة إلى الخارج وكذلك في الأوساط الفنية وفي برامج الفضائيات المختلفة. ويرافق هذا الإقصاء للغة العربية من أقسام العلوم التطبيقية من جهة ومن عالم الاقتصاد والفن من جهة أخرى انتشارُ المدارس الأجنبية في الدول العربية. وينتج عن هذه الحالة تهميشُ ممنهج للغة العربية في أوطانها يتمثل في تداول العلوم التطبيقية كالطب والفيزياء والكيمياء والذرة والهندسة وغيرها بغير العربية في الجامعات العربية وكذلك في تراجع التعليم بالعربية نتيجة لقلة الإنفاق عليه وترك التعليم للأجانب والتجّار من أصحاب المدارس الأهلية أو الحرة.[1] أضف إلى ذلك أن المدارس الأجنبية تقدم في البلدان العربية تعليمًا أجنبيًا بلغة المستعمِر القديم (الإنكليزية والفرنسية). ويرتاد هذه المدارس أبناء النخبة السياسية ورجال السلطة والمال الذين سيتولون الحكم ويديرون اقتصاد البلاد في المستقبل، مما يجعل النظام التربوي نظامًا طبقيًا يمثل مصالح الطبقة المهيمنة في المجتمع ويحقق أهدافها في إعادة إنتاج المجتمع الذي يخدم مصالحها. لذلك يوفر النظام التربوي الطبقي في بعض البلدان العربية مدارس أجنبية جيدة باللغة الأجنبية لأبناء الأغنياء، ومدارس حكومية متخلفة باللغة العربية لأبناء عامة الشعب. وهذا بالضبط ما يجعل خريجي المدارس الأجنبية يجهلون اللغة العربية وثقافتها ولذلك صاروا يدعون من مواقعهم الرسمية المؤثرة إلى استعمال اللهجات الدارجة لغة تواصل رسمية وإلى الإبقاء على اللغة الأجنبية لغة للتعليم. ولا شك في أن الإبقاء على التعليم العالي في الدول العربية بالإنكليزية أو الفرنسية هو الذي يبرّر عدم الاهتمام العربي الرسمي بترجمة الكتب العلمية من اللغات الأجنبية إلى العربية. لذلك كانت برامج الترجمة العربية المدعومة رسميًا متواضعة للغاية ويقتصر إنتاجها الترجمي على القصص والروايات الأدبية مما يرسّخ في عقول الناشئة أن العربية ليست لغة علم كالإنكليزية أو الفرنسية بل هي مجرد لغة دين وأدب ومسلسلات عامية ودردشة في وسائل الإعلام فقط. ومما يزيد في ترسيخ هذه الحالة السلبية كونُ اللغة العربية اليوم تحتل المركز السادس في العالم من حيث الأهمية ولكن هذا المركز

[1] الإيكونوميست (٢٠٢٢).

غير مترجم في المحتوى الرقمي حيث لا يزال حضور العربية في الإنترنت والبرامج الحاسوبية والتطبيقات الرقمية متواضعًا للغاية مقارنة باللغات الأخرى.

ب. المؤسسات المعنية بالعربية: المجامع

إن المجامع العربية هي المؤسسات المعنية باللغة العربية. أقدم هذه المجامع المجمع العلمي العربي السوري للغة العربية (١٩١٩) ثم مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٣٢) والمجمع العلمي العراقي (١٩٤٧). ثم تأسّس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية: تأسس سنة ١٩٧١ الذي يتكون من مجامع اللغة العربية في دمشق والقاهرة وبغداد، وكل مجمع لغوي علمي تنشئه دولة عربية أخرى. وفي سنة ١٩٦١ تأسّسَ مكتب تنسيق التعريب بالرباط الذي عرَّب حتى الآن مصطلحات عشرين علمًا من العلوم المختلفة وسعى في توحيد استعمالها في الدول العربية بوضع قوائم مصطلحية ومعاجم متخصصة معيارية لذلك. ثم أنشئت مجامع كثيرة كالمجمع الأردني والمجمع الموريتاني والمجمع الجزائري ومجمع الشارقة ومجمع فلسطين (داخل حدود ١٩٤٨ وآخر في غزة). وكان آخر المجامع الرسمية مجمعَ الملك سلمان العالمي للغة العربية ومن أهدافه المهمة في سياق هذه الدراسة: زيادة مستوى الاستخدام والإتقان والمحتوى الأصلي باللغة العربية لتعزيز الشعور بالانتماء والهوية الوطني؛ المحافظة على سلامة اللغة العربية ودعمها نطقًا وكتابة والنظر في فصاحتها وأصولها وأساليبها ومفرداتها وضوابطها وقواعدها وتيسير تعلمها وتعليمها داخل المملكة وخارجها؛ وإيجاد البيئة الملائمة لتطوير اللغة العربية وترسيخها.[١] ويعوّل الدارسون كثيرًا على مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية لما للمملكة العربية السعودية من مكانة ثقافية واعتبارية واقتصادية في العالم. ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى الجهود التي تبذلها المجامع والمؤسسات الافتراضية أيضًا وفي مقدمتها مجمع اللغة العربية الافتراضي الذي أسّسه الدكتور عبدالرزاق الصاعدي في المدينة المنورة سنة ٢٠١٢ وكذلك مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية الذي أسّسه الدكتور عبدالعزيز الحربي في مكة المكرمة سنة ٢٠١٢ أيضًا.

ونلاحظ في هذا السياق أن تعدد المجامع اللغوية العربية ظاهرة غير صحية لأن اللغة واحدة. وقد يكون الحل في تفعيل مجمع واحد على شكل اتحاد مجامع يمثل الدول العربية تكون له رؤية واحدة ويكون مقرّه في المملكة العربية السعودية ويجمع العلماء العرب من كل الدول العربية، ذلك لأن تعدد الرؤى يفسد التنسيق ويجعل النتائج متواضعة. ونمثّل على ذلك برؤية مجمع دمشق الداعمة لتعريب العلوم التطبيقية وتدريسها بالعربية وهو ما تفعله سوريا بالفعل منذ تأسيس الجامعات السورية فيها، وبرؤية مجمع القاهرة التي جعلت اثنين من أعضاء المجمع (الدكتور أحمد الجارم والشيخ الأزهري محمد عبد الفضيل القوصي، وزير الأوقاف المصري الأسبق) يعترضان بصراحة على تعريب تدريس

[١] انظر: التعريف بالمجمع – مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية(ksaa.gov.sa)

العلوم في الجامعات المصرية أثناء الجلسة الثمانين لمجمع القاهرة.[1] كما نمثّل على ذلك أيضًا بتنافس دولتين عربيتين غنيتين في تأليف معجم تاريخي للغة العربية (قطر والإمارات العربية المتحدة) بدلاً من توحيد الجهود والاشتغال على معجم واحد يكون بالتالي أفضل مما أنتج من المعجمين (معجم الدوحة ومعجم الشارقة) حتى الآن. وباختصار شديد: لا تؤدي المجامع العربية الحالية دورها كما ينبغي منها بسبب عدم وجود قرار سياسي يقضي بتعريب التعليم العالي وبوضع سياسات لغوية فعّالة تُنفَّذ في الدول العربية تساهم في تمكين اللغة العربية في عقر دارها من جهة وتحمي الهوية الوطنية من الذوبان نتيجة لتراجع اللغة العربية في أوطانها من جهة أخرى. ونظرًا لأن الأمر يتعلق بقرار سياسي فإنه بالطبع لا يمكن تحميل المجامع العربية مسؤولية الإخفاق والتراجع المقلق للغة العربية.

ولكي تؤدي المجامع اللغوية العربية دورها على أكمل وجه فينبغي توحيد عملها في مجمع واحد تكون له الريادة أو في اتحاد مجامع يكون مستقلاً، وتحديث المجامع العربية ورقمنة عملها وكل منتجاتها اللغوية لأن المجامع الحالية مؤسسات غير مواكبة لما يجري من انفجار معرفي في العالم. كما ينبغي وضع سياسة لغوية شاملة يشترك في وضعها علماء اللغة من جميع التخصصات والأطياف والمدارس اللغوية وكذلك فسح مجال العضوية في المجمع أمام اللغويين الشباب لأن أعضاء المجامع الحالية مُسنُّون ولا يعرفون عالم الشباب الذين هم غالبية سكان العالم العربي. كما ينبغي تخصيص ميزانية مناسبة للعمل وتحقيق الأهداف المنشودة وإطلاق سياسة نشر مدعومة تمكّن الكتاب والباحثين العرب وكذلك المترجمن المتطوعين من نشر أعمالهم وتشجيع ثقافة العمل التطوعي مثل ذلك العمل الذي تنجزه مجامع اللغة الافتراضية والجمعيات اللغوية والأدبية ومؤسسات المجتمع المدني الهادفة لأنها في قلب الحدث اللغوي وتستطيع التأثير فيه ولأنها تستعمل الشبكة العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي وتصل إلى مستعمليها وإلى شريحة الشباب مباشرة ولأنها تستطيع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التأثير في الآليات اللغوية والتواصلية في المجتمع من خلال التواصل السريع والتحسيس اللغوي المستمر والتأثير في الاستعمال اللغوي للناس.

ج. السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

١. السياسة اللغوية

يشكل وجود لغات أخرى في دولة ما تُستعمل إلى جانب اللغة الرسمية لتلك الدولة تنوعًا لغويًا داخل الدولة الواحدة. يطرح هذا التنوع اللغوي أسئلة ملحة حول السياسة التي ينبغي أن تنتهجها الدولة في التعامل مع هذا التنوع. وبما أن السياسة الناجحة، أية سياسة، لا يمكن تصوّرها بدون رؤية مدروسة تؤسس لها، فإن الرؤية المؤسسة للسياسة

[1] علي القاسمي (٢٠١٦).

اللغوية مطلوبة أكثر من أي وقت مضى للتعامل مع التنوع اللغوي داخل حدود الدولة الواحدة، سواء أكان أصحابه مواطنين كالأكراد والسريان والأمازيغ وغيرهم، أو طارئين نتيجة للعمالة الوافدة في دول الخليج العربي. ويمكن اعتبار الجاليات الإفريقية المتزايدة في دول المغرب العربي، والتي يتحدث أفرادها بلغات إفريقية مختلفة، جزيرةً لغويةً طارئةً فيها أيضًا. ولا شك في أننا هنا إزاء حالتين مختلفتين: التنوع اللغوي الوطني إن صح التعبير، والتنوع اللغوي الطارئ نتيجة للعمالة الوافدة. وتتطلب الحالتان تطوير رؤية للتعامل مع التنوع اللغوي بالإجابة على الأسئلة التالية: كيف تتعامل الدولة مع هذا التنوع اللغوي؟ وما هي رؤية الدولة للتعامل مع هذا التنوع اللغوي؟ وما هي المساحة الثقافية والاجتماعية التي تخصصها الدولة للناطقين بلغات وطنية كالمهرية في الخليج العربي والكردية والسريانية والتركمانية في العراق وسوريا والأمازيغية في المغرب، ولهذه اللغات وآدابها؟ إن لكل سؤال من هذه الأسئلة إجابة تؤدي إلى نتيجة مختلفة. مثلاً: يقتضي تطوير رؤية وطنية وسياسة وطنية تهدف إلى الحفاظ على لغة وطنية موجودة إلى جانب اللغة الرسمية في الدولة أن تضع الدولة الأطر التنفيذية لهذه السياسة ومنها: إنشاء مؤسسة لغوية تعنى بتلك اللغة وبناء مدارس وطنية تُدرَّس المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية فيها بتلك اللغة ونشر المطبوعات بها وتخصيص مساحة لها في الإذاعة الوطنية المسموعة والمرئية. ونحن نلاحظ ذلك في المملكة المغربية التي أنشأت بمرسوم ملكي صدر سنة ٢٠٠١ المعهدَ الملكيَّ للثقافة الأمازيغية[١] في الرباط، وهو مؤسسة أكاديمية تهدف إلى تنشيط البحث العلمي حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين. من مهام هذا المعهد الرئيسة: الحفاظ على الأمازيغية وتطويرها لغة وثقافة وتمكينها في المنظومة التربوية الوطنية وفضاءات الدولة ووسائل الإعلام والاقتصاد وغير ذلك.[٢]

كما تقتضي السياسة اللغوية تطوير رؤية للتعامل مع الجزائر اللغوية نتيجة للعمالة الوافدة لأن الوافدين — بعكس الناطقين بلغات وطنية كالمهرية والكردية والسريانية والأمازيغية في البلاد العربية الذين يعرفون العربية — لا يتقنون العربية ولا يحسنون استعمالها في الفضاء العام. ويُراد بالفضاء العام مجالات استعمال اللغة الوطنية الرسمية وهي في المقام الأول: التعليم من روضة الأطفال والتعليم الابتدائي والإعدادي الثانوي إلى التعليم العالي؛ والوثائق وقواعد البيانات الرسمية؛ ووسائل الإعلام المرئية والصحافة المكتوبة؛ وقطاع الخدمات والمجالات العامة؛ والأعمال التجارية وسائر المجالات التي تكون فيها عملية تواصل مع المواطنين بشكل خاص، والوافدين وجميع المقيمين على أرض الدولة، أية دولة، بشكل عام.

يُراد بالسياسة اللغوية إذن تلك السياسة الرسمية للدولة للتأثير في كيفية توظيف اللغة الرسمية وطرائق استعمالها في المجتمع من جهة وكذلك في تعاملها مع لغات المجموعات اللغوية التي تقيم على أراضيها سواء أكانت تلك المجموعات تنتمي إلى السكان الأصليين للدولة أو تتكون من وافدين إليها من جهة أخرى. وتحدد الدولة عند وضع السياسة

---

[١] الموقع: www.ircam.ma/ar

[٢] المصدر: التعريف بالمعهد | المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (ircam.ma)

اللغوية نظرتها إلى اللغة الرسمية وطرائق استعمالها في المجتمع بشكل عام وتسنّ القوانين والتشريعات التي تحمي اللغة الوطنية وتمدّها بأسباب الحياة وتمكنّها لحمايتها وتأمين مستقبلها وبالتالي مستقبل الثقافة الوطنية. من ثمة مفهوم الأمن اللغوي والأمن الثقافي للأمة. ويأتي تطوير سياسة مخصوصة (أ) بحماية اللغة وتحصينها ضد غزو لغات أخرى لها في عقر دارها وكذلك بفرض تعلّمها على الوافدين و(ب) بالتعليم وتوحيد المصطلح العلمي و(ج) بالسياسة المصطلحية و(د) بالترجمة و (هـ) وباستثمار الأهمية الاقتصادية للغة في مقدمة السياسات اللغوية التي تطورها الدول لحماية لغاتها الوطنية أولاً ثم تمكينها ومدّها بأسباب الحياة ثانيًا.

وينبغي قبل تطوير رؤية تؤسس لسياسة لغوية فعّالة إجراء مسح ميداني للواقع اللغوي داخل الدولة لتشخيص الحالة اللغوية فيها بدقة متناهية. وفي مشروع المسح اللغوي الدقيق الذي أجراه ونشر نتائجة سنة ٢٠١٢ المجلس الثقافي البريطاني بدعم من المفوضية الأوربية أنموذج جيد للمسح اللغوي في جميع المجالات المدرسية والمجتمعية في الاتحاد الأوربي، ذلك أن هدف المسح الرئيس معرفة الحالة اللغوية بدقة من أجل "خلق تعاون بين واضعي السياسات اللغوية والممارسين في أوروبا من أجل تطوير سياسات وممارسات جيدة فيما يتعلق بالتعدد اللغوي".[١] ومن أهداف مشروع المسح الأوربي الأخرى: "إتاحة الفرصة أمام الأوربيين بمختلف أعمارهم لتطوير نظرة عالمية أوسع ولكي تنجح أوروبا في معاملاتها التجارية مع القوى الاقتصادية الناشئة في القرن الواحد والعشرين".[٢] وهذا تنصيص واضح ومهم على دور اللغة الاقتصادي كما سيتضح أدناه (في النقطة ٥).

٢. التخطيط اللغوي:

أما التخطيط اللغوي فهو ترجمة السياسة اللغوية إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ وتؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة اللغوية والسهر على تنفيذها بشكل عام وفي مقدمتها:

(أ) التأثير في اللغة على مستوى الأصوات والصرف والنحو والمعجم، وعلى توظيفها وطرائق استعمالها في المجتمع. ويدخل في ذلك – على سبيل المثال – التخطيط لإضافة حرف يرمز إلى صوتٍ موجود في اللغة وغير موجود في الأبجدية كما اقترح الدكتور عبدالرزاق الصاعدي مؤسس مجمع اللغة العربية الافتراضي في إضافته حرف الـ (ڤيْف) إلى الأبجدية العربية للدلالة على الصوت الواقع بين القاف (ق) والكاف (ك) والذي جرى ولا يزال يجري على ألسنة العرب قديمًا وحديثًا وعند المشارقة والمغاربة على السواء.[٣] ومن ذلك وضع صيغ صرفية معينة للدلالة على معانٍ

---

[١] المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٢)، الصفحة ٦.

[٢] نفس المصدر والصفحة.

[٣] انظر قرار المجمع وتعليله على الرابط التالي: مجمع اللغة العربية الافتراضي: القرار الحادي عشر: رسمُ صوت القَيْف (almajma3.blogspot.com). زرنا الصفحة بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

معينة كالمصدر الصناعي للمدارس الفكرية والفلسفية وكذلك توظيف المترجمين العرب للوزن (فاعول) للدلالة على مصطلحات الحاسوب والبرامج الحاسوبية وتطبيقات الجوالات لأنه أصلاً من أوزان الآلة في العربية إذ جاء منه (ماعُون) و(ساطُور) و(ناقُوس) وغيره. ونحت المترجمون العرب قياسًا عليه (حاسُوب) للكومبيوتر و(رابُوط) للبلوتوث (Bluetooth) و(ناسُوخ) لآلة الفاكس و(باحُوث) لمحرك البحث في الشبكة العنكبية مثل جوجل وغيره؛ و(خادُوم) لل (server) ومثله كثير.[١]

(ب) الحفاظ على الهوية اللغوية والثقافية للأمة من خلال ترجمة السياسة اللغوية إلى خطط عملية تُطبَّق على الوافدين الناطقين بغير اللغة الوطنية. ونستأنس في هذا السياق بالسياسات اللغوية التي وضعتها وتنفذها دول المهجر في الغرب وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوربي وكندا وأستراليا وغيرها من الدول المستقطبة للأطر والكوادر والعمالة الأجنبية. ونركز في هذه الدراسة على الحالة البلجيكية – وهي شبيهة بالحالات الغربية الأخرى – نظرًا لفعاليتها في سن سياسات لغوية ناجعة بهدف حماية اللغة الوطنية والثقافة الوطنية تتمثل في ربط حق إقامة الأجنبي وما يتفرَّع عنه من حق سكن وحق عمل وحق تعليم بالنجاح في مستوى معين في اللغة الوطنية يحدده خبراء لغويون. ولا يقتصر هذا الربط بالأجنبي الذي يمارس عملاً يتصل من خلاله بالمواطنين كالبائع في متجر أو النادل في مطعم أو سائق التاكسي فحسب، بل يشمل جميع الأجانب بغض النظر عن طبيعة عملهم الذين يمارسونه في بلجيكا. وبإسقاط ذلك على الواقع الخليجي عمومًا لأن دول الخليج العربي دول مركزية تستقطب الأطر والعمالة الأجنبية أيضًا فيقتضي ذلك وضع سياسة لغوية تبدأ بإجراء مسح شامل لواقع اللغة العربية في دول الخليج العربي ووضع مؤشرات دقيقة لها في التعليم والاقتصاد وقطاع الخدمات ثم تحديد المطلوب من الوافد بناء على الرؤية الكامنة خلف السياسة اللغوية والمؤسسة لها والتي نراها كما يلي: (١) تحديد مستوى لغوي ينبغي على الوافد الأجنبي أن يتعلمه خلال السنة الأولى من إقامته في الدولة المستقبلة له و(٢) جرد القِيَم الوطنية التي ينبغي على الوافد الأجنبي أن يتعرف عليها خلال السنة الأولى من إقامته في الدولة المستقبلة و(٣) خضوعه لامتحان في اللغة والثقافة ونجاحه فيه قبل تمديد رخصة الإقامة وعقد العمل له.

ويقتضي تنفيذ هذه السياسة اللغوية وضع مناهج لتدريس اللغة الوطنية للناطقين بغيرها من العمالة الوافدة ووضع مناهج لتدريس الثقافة الوطنية أيضًا وإنشاء البنية التحتية وبناء المدارس والمراكز المخصصة لذلك. وينشّط وضع هذه المناهج البحث العلمي في الجامعات الوطنية التي ستقارب دراسة اللغة في هذه الحالة مقاربة تطبيقية ضمن تخصص اللغويات التطبيقية وكذلك تطوير برامج دراسية نتيجة لهذا البحث العلمي وتوصياته تخرّج خبراء في طرائق تدريس

[١] انظر: https://www.m-a-arabia.com/site/23071.html

اللغة الوطنية للناطقين بغيرها. ولعل (الماجستير المهني في اللغة والتواصل)[1] الذي طوّره قسم اللغة العربية في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة إنما قد طُوِّر بهدف تخريج خبراء قادرين على تقديم منتجات لغوية – إن صحّ التعبير – تكون أداة فعّالة في تنفيذ السياسة اللغوية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد العمالة الأجنبية الناطقة بغير العربية في دول مجلس التعاون بالملايين، فإن من نتيجة العمل بهذه السياسة اللغوية – إلى جانب إعادة الاعتبار للغة العربية وتمكينها في عقر دارها على المدى القريب والمتوسط والبعيد – هو خلق فرص عمل لخريجي كليات اللغة العربية في دول الخليج العربي لأنهم سيدرّسون العربية للناطقين بغيرها على امتداد دول الخليج. وناهيكم بذلك ترجمةً لدور الجامعة الاجتماعي لأن خدمة المجتمع واحدة من مهام الجامعات الحديثة في العالم ذلك لأنها تترجم نتائج البحث العلمي والتعليم الجامعي إلى أدوات ومنتجات معرفية تطوّرها الجامعة ويقدّمها الخريجون للزبناء وهم الناطقون بغير اللغة الوطنية لتمكينهم من التواصل مع المجتمع المستضيف لهم بفعالية. وهذا – في نهاية المطاف – مفيد للدولة المستضيفة وللوافد الأجنبي على السواء لأن عدم التواصل المهني الفعّال من أهم أسباب الخلاف والاضطرابات المجتمعية في العالم. ويُعتبر دمج الأجنبي في المنظومة اللغوية والثقافية الوطنية أيضًا سببًا من أسباب القوة الناعمة التي تستثمرها الدول المتقدمة فيها لبسط نفوذها في العالم.

٣. السياسة المصطلحية:

إذا كانت الكلمة لفظة يحدد معناها أو معانيها المتعددة الاستعمال اللغوي العام أو الذاكرة الجماعية للمتحدثين بلغة ما، فإن المصطلح لفظة تدل على مفهوم علمي تخصصي يحدده المشتغلون في تخصص علمي ما.[2] من ثمة أهمية الاعتناء بالمصطلح لأن من شأن أية ضبابية تعتري مفهومه أن تؤثّر سلبيًا على التواصل بين المشتغلين في المجالات العلمية. وكلما اتسعت الرقعة الجغرافية للغة ما كالإنكليزية والعربية وغيرهما، زادت الحاجة إلى وضع سياسة مصطلحية تمكّن المشتغلين في علم ما من التواصل العلمي بينهم وتحول دون حدوث التباس أو اضطراب في الشبكة المفاهيمية للمصطلحات العلمية المستعملة.

تبنى السياسة المصطلحية على ثلاث ركائز: (أ) مواكبة المستجدات العلمية في العالم وانتداب مَن يترجمها إلى اللغة الوطنية أو مَن يضع لها مصطلحات في اللغة الوطنية؛ و(ب) تدقيق مؤسسة التَقْيِيس/المَعْيَرَة في صياغة المصطلحات المترجَمة إلى اللغة الوطنية أو الموضوعة فيها واعتمادها؛ و(ج) تعميم السلطة لاستعمال ما يُتَرجم وما تدققه مؤسسة التَقْيِيس/المَعْيَرَة من مصطلحات عبر مؤسسات التعليم والدولة والإعلام وسائر أطياف المجتمع المدني. ولا شك في أن عملية تَقْيِيس المصطلح ومَعْيَرَته عمادُ السياسة المصطلحية. وقد استثمرت الدول المختلفة في العالم المتقدم معرفيًا

---

[1] اسمه بالإنكليزية كما جاء في البرنامج الذي اطلعتُ عليه (Professional M.A. in Language and Communication).

[2] انظر علي القاسمي علي (٢٠٠٨) و عبدالرحمن السليمان (٢٠١٩).

كثيرًا في السياسة المصطلحية عمومًا وفي مجال تَقْييس المصطلح ومَعْيَرَته خصوصًا، فأُنشِئَت لذلك (اللجنة التقنية السابعة والثلاثون) التابعة للمنظمة الدولية للتقييس (الأيزو/ISO) المتخصصة في علم المصطلح والموارد والمضامين اللغوية الأخرى.[1] تسهر هذه اللجنة في المقام الأول على تقييس المصطلح بهدف تأمين التواصل العلمي بين المتخصصين والحيلولة دون سوء التفاهم بين العلماء المشتغلين في علم ما.

لا يزال العالم العربي بعيدًا عن مؤسسات التقييس الدولية في مجال علم المصطلح رغم أهمية ذلك في مجال العلم والتواصل العلمي. كما لا تزال العربية تعاني من فوضى مصطلحية بسبب غياب السياسات اللغوية والتخطيط في الترجمة والتعريب نتيجة لغياب رؤى واضحة تتعلق بالتعليم العالي وعدم وجود مقاييس واضحة مخصوصة بالترجمة. لقد أدى انعدام التخطيط وغياب الرؤى والمقاييس إلى نشوء فروقات مصطلحية كبيرة بين المشرق العربي (الذي غالبًا ما يترجم مترجموه عن الإنكليزية) والمغرب العربي (الذي غالبًا ما يترجم مترجموه عن الفرنسية) من جهة، وبين المترجمين المشارقة والمغاربة أنفسهم من جهة أخرى. أضف إلى ذلك أن المجامع اللغوية العربية لا تزال عاجزة عن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العقود الأخيرة، مما يجعل العربية اليوم تواجه تحديات كبيرة على مستوى المصطلح ووضوح التواصل العلمي بين أصحاب الاختصاص العلمي الواحد في المشرق والمغرب العربيين. وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي يبذله مكتب تنسيق التعريب في الرباط في مجال توحيد المصطلح العربي ومعيرته فإن جهده لا يرقى إلى مستوى التحديات الكبيرة التي تواجه اللغة العربية. أضف إلى ذلك أن المعاجم والقوائم المصطلحية الكثيرة التي يضعها مكتب تنسيق التعريب في الرباط تبقى مجرد مولدات لأنها لا تُستعمل في التداول المعرفي لعدم وجود سلطة معيارية تفرض استعمال ما يضعه مكتب تنسيق التعريب من مصطلحات علمية. وفي الحقيقة: إن المصطلح الذي لا يُستعمل ولا يُتداول ولا يصطلح الناس عليه ولا يتواطؤون على مفهومه يبقى مجرد مولد ولا يستحق اسم المصطلح. أما المصطلح المتداول بأكثر من صيغة في العربية نتيجة لانعدام التنسيق فيطرح بدوره مشاكل تواصلية كثيرة. ولا يكاد يخلو علم من العلوم في الدول العربية من وجود فروقات مصطلحية تؤثر سلبيًا على عملية التواصل المعرفي بين المشتغلين به. ونمثّل على ذلك من المجال القانوني لاستفحال ظاهرة الفروقات المصطلحية في المجال القانوني في العالم العربي، ذلك أن المتأمّل في المصطلحات القانونيّة المستعملة في الدول العربيّة يلحظ تميّز طائفة من المصطلحات القانونيّة المستعملة في دول المغرب العربي عمومًا وفي المغرب الأقصى خصوصًا عن مثيلاتها في الدول العربيّة الأخرى من جهة، وتمايز كثيرٍ من المصطلحات القانونيّة بين المشرق والمغرب العربيّين من جهة أخرى. ولذلك أسباب تاريخية أهمّها عدم خضوع المغرب الأقصى – بعكس سائر الدول العربيّة – لحكم الدولة العثمانية، وهذا ما جعله في منأى عن التأثّر بالإدارة العثمانيّة وبمصطلحات تلك الإدارة التي تركت أثرًا واضحًا في مصطلحات أكثر

[1] شرحنا عمل اللجنة التقنية السابعة والثلاثين التابعة للمنظمة الدولية للتقييس (الأيزو/ISO) في كتابنا دراسات في اللغة والتأثيل والمصطلح (انظر: عبدالرحمن السليمان، ٢٠١٩ في قائمة المراجع)، الصفحة ١٤٥ – ١٧٨. وللأسف ليس لأية من الدول العربية عضوية عاملة في هذه اللجنة.

الدول العربيّة، خصوصًا المشرقيّة منها. كما جَعَلَ بُعْدُ المغرب الأقصى الجغرافيّ النسبيّ عن الدول المشرقيّة التي تأثرت تأثرًا جليًا بالتراث الإداري العثماني، مثل مصر وسورية والعراق- في منأىً أيضًا عن التأثر غير المباشر بالإدارة العثمانيّة[١]، وذلك في وقت لعبت محافظة المغاربة التقليديّة في المسائل الفقهيّة، دورًا كبيرًا في الحفاظ على التقاليد الفقهيّة المالكيّة كما وضعها فقهاء المذهب المالكيّ الأوائل وعلى رأسهم سحنون القيروانيّ صاحب كتاب المدوّنة الكبرى.[٢] من جهة أخرى أدّى قرب المغرب من أوروبا واتّصاله بها، خصوصًا فرنسا، إبّان الانتداب والمرحلة التي تلته إلى تفرّد المغرب وكذلك الجزائر وتونس معه في وضع طائفة كبيرة من المصطلحات القانونيّة الوضعيّة التي وضعها فقهاء قانونيّون على درجات متفاوتة من الاطّلاع على التجارب المماثلة في الدول العربيّة الأخرى، وهو الوضع الذي تمّ في غياب آليّة واضحة للتوليد. ولعلّ لاعتماد شكل القضاء الفرنسيّ – خصوصًا في المجال الإجرائيّ وإدخاله في الاستعمال في دول المغرب – الأثرَ الأكبرَ في عشوائيّة توليد المصطلحات القانونيّة.

إنّ هذين العاملين: عدم خضوع المغرب للإدارة العثمانيّة، وقربه الجغرافيّ من أوروبا، قد جعلا المصطلحات القانونيّة والإداريّة المغربيّة تتميّز تميّزًا واضحاً عن مثيلاتها في الدول العربيّة الأخرى، الشيء الذي أدّى بالتالي إلى نشوء فروقات مصطلحيّة بين الإدارة المغربيّة من جهة، وإدارات أكثر الدول العربيّة من جهة أخرى. وعلى الرَّغم من أنّ أكثر تلك الفروقات المصطلحيّة قد يفهم بداهةً مثل "المحكمة الابتدائيّة" (المغرب) و"محكمة البداية (سورية) أو "البداءة" (العراق)، ومثل "فصل" (المغرب) و"مادة" (المشرق عمومًا)، إلّا أنّ كثيرًا من تلك المصطلحات القانونيّة والإداريّة تتميّز باختلافها عن غيرها لما تمثّله من انعكاس لغويّ وفقهيّ وقانونيّ ومؤسساتيّ إن صحَّ التّعبير، من ثمّ ضرورة التوقّف عندها ومعالجتها معالجة مؤسّسة على مدوّنة من النصوص القانونيّة المغربيّة كما يحرّرها "كَتبَةُ الضبط" ("كتبة المحضر" في المشرق) أو "العُدُول"، لأنّ بعضَ تلك النصوص – سواء أكانت تتعلق بالقانون بشكل عامّ أو بالأحوال الشخصية بشكل خاص – تستعجم على غير المغاربة، حتّى هؤلاء المتمكنين من اللغة العربيّة، مثلما تستعجم بعض النصوص القانونيّة العربيّة المحررة في البلاد العربيّة الأخرى أيضًا على المغاربة.[٣] ومثل على ذلك بطائفةً من المصطلحات القانونيّة التي تختلف كثيرًا بين المغرب والمشرق، جاء بعضها أيضًا نتيجة لمحافظة الفقهاء المغاربة التقليديّة في العمل بالفقه المالكيّ شكلاً ومضمونًا. وفي الوقت الذي تجتهد الإدارات العربيّة فيه وتعمل على تيسير المصطلحات الفقهيّة القديمة، فيستعمل الكُتّاب بالعدل والمأذونون "زواج" بدلاً من "نكاح" و"مقايضة" بدلاً من "معاوضة" إلخ،

---

[١] تبقى كلمات مثل "كناش" و"نظام" استثناء يثبت القاعدة. انظر عبدالرحمن السليمان (٢٠٠٧).

[٢] هو أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي الحمصي الأصل، ولد في القيروان سنة ١٦٠ للهجرة، من كبار علماء المذهب المالكيّ الذي جمعه في "المدوّنة الكبرى". ولقد سمّى فقهاء المغرب بعد الاستقلال قانون الأسرة "مدوّنة الأحوال الشخصية" تيمّنًا بسحنون ومدوّنته الكبرى. عبدالرحمن السليمان (٢٠٢١).

[٣] كنت استعملت سنة ٢٠٠٤، في أثناء امتحان المترجمين المرشحين للتحليف لدى المحاكم البلجيكية عقد زواج مغربيًا أخفق المرشحون في فهمه وترجمته على الرَّغمٍ من أنهم، جميعهم، كانوا عربًا جامعيين.

لا ينفك الفقهاء المغاربة يستعملون طائفة من المصطلحات الفقهيّة القديمة التي باتت تستغلق على جهابذة اللغويين وحُذّاق المترجمين، مثل "شهادة لفيفيّة" و"استرعاء" و"موجب غَيبة" و"رفع الشكل" وما أشبه ذلك من أسماء العقود القديمة التي لا يكاد القارئ يفهمها ولا تكاد تجد لها أثرًا في معجم مهما كان قديمًا. وعلى الرغم من جهود مكتب تنسيق التعريب في الرباط فإن هذه الفروقات المصطلحية لا تزال قائمة حتى اليوم، ومنها:

المصطلح	الدولة	الحد	مرادفات عربية	الترجمة الإنكليزية والفرنسية
اختبار	تونس	الخبرة القانونية التي يأمر القاضي بها للتحقق من أمر ما	خبرة قانونية	Expertise, expertise
توابع	المغرب	الوثائق التي تلحق بملف قانوني أو إداري	ملحقات؛ ملاحق؛ مرفقات؛ مصاحيب (تونس)	Appendixes; appendices
الحراسة النظرية[1]	المغرب	توقيف المتهم مؤقتًا ريثما يتم تقديمه إلى القاضي	التوقيف على ذمة التحقيق؛ النظارَة (سوريا)	Preventive custody/detention on remand; détention preventive
صوائر، صِيار	المغرب	تكاليف/مصاريف قضية قانونية أو إجراء إداري	تكاليف، مصاريف	Legal fees; dépens judiciaires
ظَنِين	المغرب	الشخص المقدم إلى المحكمة بتهمة ما لم تثبت بعد	مشتبه به؛ متهم؛ مَظنون	Suspected; inculpé
ظَهير شَريف	المغرب	المرسوم الذي يصدره الملك	مرسوم ملكي	Royal decree; arrêté royal
مُدَوَّنة	المغرب	كتاب يحتوي على نصوص قانون معين. مثلاً: مدونة الأحوال الشخصية، مدونة العمل الخ	قانون؛ أصول (سوريا)؛ نظام (السعودية) مجلة (تونس)	Code/lawbook; code
المقال الافتتاحي	المغرب	عريضة الدعوى التي تفتتح القضية بها والتي يعرض المشتكي فيها قضيته على المحكمة.	عريضة الدعوى (سوريا)؛ عرضحال (قديم)	Statement of claims; Requête

[1] مصطلح "الحراسة النظرية" ومصطلح "النظارة" في سورية ولبنان جاءا ترجمة للمصطلح الفرنسي garde à vu. انظر عبدالرحمن السليمان (٢٠٢١)، الصفحة ٨١.

المُقَدَّم	المغرب	مسؤول إداري يمثل السلطات في حي أو قرية صغيرة	عمدة (مصر)؛ مختار (بلاد الشام)	Mayor/village chief
مقر اجتماعي	المغرب	عنوان الشركة الرسمي (كما ورد في العقد التأسيسي)	مركز رسمي؛ مقر رسمي	Registered office; siège social

٤. الترجمة:

الترجمة بمثابة أوكسجين الحضارة. وجميع الحضارات البشرية تقريبًا احتاجت إلى الترجمة لتطوير ذاتها. بل إن أقدم تواصل بين حضارتين منذ اختراع السومريين الكتابةَ في العراق القديم حوالي ٣٣٠٠ قبل الميلاد كان بين السومريين والأكاديين الذين جاؤوا إلى بلاد الرافدين قادمين من الجزيرة العربية ليزيحوا السومريين عن سدة الحكم ويحكموا بلاد الرافدين مكانهم. وكان الأكاديون وخلفهم البابليون من الشعوب الجزيرية فاضطروا إلى ترجمة ما احتاجوا إليه من معارف من السومرية إلى لغتهم. وهكذا نرى أن أوّل من مارس مهنة الترجمة في التاريخ هم الأكاديّون الذين اضطروا إلى ترجمة بعض المصطلحات السومريّة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالكتابة المسماريّة التي اخترعها السومريون، فترجموها إلى لغتهم الأكّاديّة. فالتواصل الأكاديّ السومريّ هو أقدم تواصل لغويّ في تاريخ التدوين الإنسانيّ، ذلك أنّ السومريّة أقدم لغة بشريّة دُوِّنت فيما انتهى إلينا (٣٣٠٠ قبل الميلاد)، وأنّ الأكاديّين أزاحوهم وحلّوا محلّهم (ابتداءً من ٢٩٠٠ قبل الميلاد) في حكم بلاد الرافدين حيث بنوا دولتهم الأكّاديّة البابليّة. وبما أنّ السومريّين هم الذين اخترعوا الكتابة المسماريّة، أقدم كتابة في التاريخ المعروف، وأوّل من وضع أساسيّات علوم الإدارة والسياسة، فقد أخذ ذلك كله عنهم الأكاديّون عندما أزاحوهم عن الحكم وحلّوا محلّهم، ودفعهم ذلك إلى ترجمة علومهم ومعارفهم ومصطلحات حضارتهم. ومما حفظ الدهر لنا من أوابد الأكاديّين ألواحاً تحتوي على مسارد لغويّة باللغتين السومريّة والأكّاديّة، هي أقدم ما ألّف في هذا المجال. وهكذا نرى أنّ علم التّرجمة ولد مع أقدم حضارتين نشأتا في العالم، وأنّ علم صناعة المعجم ولد مع علم التّرجمة، وأنه ظلَّ يلازمه حتّى اليوم.[١]

لم يقتصر الأمر على الأكاديين أو على خلفِهم من البابليين والآشوريين، فلقد كانت الترجمة بمثابة شريان الحياة لكل الحضارات اللاحقة، ومنها الحضارة العربية الإسلامية في العهدين الأموي وخصوصًا العباسي، وكذلك الحضارة الغربية التي بُنيت على إنجازات الحضارة العربية التي ترجمها إلى اللاتينية مترجمو مدرسة طليلطلة في الأندلس.[٢] بل إن الاتحاد

[١] انظر (عبدالرحمن السليمان، ٢٠٢١)، الصفحة ٩٣. وانظر أيضًا: عبدالرحمن السليمان (٢٠١٦).

[٢] تكتسب مدرسة طليلطلة للترجمة الأهمية التاريخيها ذاتها التي احتلها بيت الحكمة في بغداد، حيث نشأت هذه المدرسة بعد سقوط طليطلة بيد الإسبان سنة ١٠٨٥. ترجم المترجمون الغربيون فيها أمهات الكتب العلمية العربية إلى اللاتينية. أسَّست الترجمة من العربية إلى اللاتينية في هذه المدرسة للنهضة الأوربية التي قامت على إثرها. انظر: Burnett Ch. (2002).

الأوربي قائم على التنوع اللغوي وبالتالي الترجمة لإدارة تنوعه الداخلي من جهة، واستلهام أسباب الحياة الثقافية من خلال الترجمة من لغات أخرى من جهة أخرى. وتُعزى نهضة دول حديثة كاليابان وكوريا وإسرائيل وغيرها من الدول التكنولوجية المتطورة إلى الترجمة إلى اللغات الوطنية وتدريس جميع العلوم والمعارف بلغاتها الوطنية بهدف تداول المعارف بها وتخريج أجيال قادرة على التفكير العلمي باللغة الأم والإبداع فيه.

لكننا نرى أن حركة الترجمة العربية اليوم متعثرة جدًا. إذ يجعل تدريس العلوم التطبيقية بغير العربية من الترجمة العلمية إلى العربية أمرًا غير مجدٍ، لذلك لا تستثمر الجامعات العربية في إعداد برامج تأهيل فعَّالة وفي تكوين مترجمين عصريين. إن تأهيل المترجمين العرب الحالي في الجامعات العربية لا يمكنهم من إنجاز الترجمة التكنولوجية وتوطين البرامج الحاسوبية وتطبيقات الجوال، فيقام بها في دول التصنيع. وهذا يحرم المترجم العربي من فرصة عمل مجدية ماديًا من جهة ويجعل المنتج غاليًا من جهة أخرى لأن المستهلك العربي يدفع قيمة الترجمة والتوطين في الخارج وهي مرتفعة[1]. أضف إلى ذلك أن أكثر خريجي أقسام الترجمة في الجامعات العربية ضعفاء باللغة العربية لأن كثيرين منهم درسوا أثناء المرحلة الإعدادية والثانوية في مدارس أجنبية، فأصبحت الترجمات الضعيفة التي ينجزونها ذات أثر سلبي على اللغة العربية. فالترجمة اليوم هي علم نظري وعلم تطبيقي وصناعة تكنولوجية متطورة. وتركّز الدراسات النظرية على ضرورة تمكن المترجم من اللغة الأم التي يترجم إليها. لذلك تركّز بعض الجامعات الغربية، ومنها جامعة لوفان في بلجيكا حيث أدرّس الترجمة، كثيرًا على اللغة الأم وتنظم برامج إضافية للطلاب الذين يعانون من ضعف في اللغة الأم لاستدراكه. كما لا بدّ من إدماج تكنولوجيات الترجمة في برامج تكوين المترجمين العرب وتدريسهم أصول علم المصطلح وتمكينهم من المفاتيح الصرفية لوضع المصطلح الذين لا يجدون له مكافئًا لغويًا أثناء عملية الترجمة حتى تأتي حلولهم المصطلحية مناسبة ومنسجمة مع اللغة العربية وخصوصيتها اللغوية والثقافية.

فالترجمة العلمية إلى العربية شبه منعدمة بسبب تدريس العلوم بغير العربية كما تقدم. وأكثر ما يُترجم إلى العربية — وهو قليل جدًا — إنما يندرج تحت الأعمال الأدبية العامة. وما يترجمه العرب من العربية إلى اللغات الأجنبية يندرج أيضًا تحت الأدب وخصوصًا الدين. ويبدو مما يصدر في الغرب من ترجمات من العربية ينجزها عربٌ أن العرب يهتمون فقط بترجمة النص الديني إلى اللغات الأجنبية وأنه ليست لديهم أية استراتيجة لترجمة تراثهم الفكري إلى اللغات الأجنبية فتركوا ترجمتها للمستعربين الأجانب الذين يترجمون من وقت لآخر أعمالاً من الأدب العربي القديم والحديث إلى لغاتهم المختلفة لغايات مختلفة لكنها تسهم في نشر الأدب العربي والتراث الفكري العربي في العالم وفي تعريف الناطقين بغير العربية به. ولعل نظرة على قوائم الكتب التي تصدر عن مشاريع الترجمة العربية القليلة المدعومة رسميًا تؤكد ما صار يتردد على الألسنة من أن ثمة اتجاهًا يتبلور لجعل اللغة العربية لغة دين وأدب فقط في محاولة لإخراجها نهائيًا من مجالات العلوم والتعليم العالي والاقتصاد والثقافة والسياسة وهي المجالات التي تمكن اللغة في عقر

[1] انظر النقطة (٥. الأهمية الاقتصادية للغة) في آخر الدراسة.

دارها وتساهم في انتشارها في العالم. بكلام آخر: إن واقع اللغة العربية وطريقة تعامل أهلها معها يفقدها مواطن القوة الحقيقية والقوة الناعمة وكذلك القدرة على الجذب والإقناع والتأثير والانتشار لأن من أهم قنوات ذلك توظيفُ اللغة في التعليم بمستوياته المختلفة والثقافة والفن والاقتصاد والرياضة والسياحة والتعليم وبشكل عام الإرثُ الحضاري للدول المختلفة.

والعالم العربي بحاجة اليوم إلى أكثر من أي وقت مضى إلى وضع سياسة ترجمة تكون جزءًا من سياسة لغوية ذات رؤية واضحة المعالم. وهذا يتطلب قرارًا سياسيًا يتعلق بتعريب التعليم العالي لأن العلوم التطبيقية فيه تُدرَّس بغير العربية كما تقدم ولأن الحديث في التعريب بدون قرار سياسي حديث يكاد أن يكون غير مُجدٍ. كما يحتاج العالم العربي إلى إعداد برامج عصرية لإعداد المترجمين العرب تدمج نظريات الترجمة وتكنولوجيا الترجمة في برامج تكوين المترجمين العرب في الجامعات العربية. كما يحتاج إلى إطلاق مشاريع ترجمة كبيرة تحاول استدراك النقص الكبير في الترجمة إلى العربية يُنفق عليها بسخاء كما تفعل الدول المتقدمة (انظر النقطة ٥). كما يحتاج العالم العربي إلى سياسة نشر واضحة تمكّن المترجمين العرب من نشر ترجماتهم لأن كثيرًا منها لا يرى النور بسبب عدم وجود سياسة نشر فعّالة في الدول العربية. كما يحتاج إلى مكتب تنسيق مركزي قوي يقوم بتنسيق الترجمة إلى العربية التي يقوم بها المترجمون المشارقة والمترجمون المغاربة للحيلولة دون نشوء الفروقات المصطلحية بين المشرق والمغرب العربيين كما هي الحال عليه اليوم.

٥. الأهمية الاقتصادية للغة:

لا يقتصر التخطيط اللغوي على السياقات المذكورة أعلاه فحسب، بل يتعلق أيضًا بالاقتصاد والمعاملات التجارية. لقد أصحبت اللغة اليوم تؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاد المحلي والدولي وفي المعاملات التجارية المحلية والدولية من استيراد وتصدير وشحن وتمرير للبضائع عبر الموانئ الدولية حتى وصولها إلى المستهلك. ولكل مرحلة من هذه المراحل معاملة لغوية تقتضيها القوانين الوطنية للدول المختلفة. مثلاً: ترجمة عقود البيع والشراء وترجمة وثائق الشحن وتوصيف المنتج باللغة الوطنية للمستهلك. وهذا يقتضي تقديم معلومات للمستهلك حول المنتج الذي يقتنيه وترجمة كل ما يمت للمنتج بصلة إلى لغة المستهلك. وزادت العولمة والتجارة الدولية من أهمية التخطيط اللغوي حتى أصبح حاضرًا ليس في السياسات اللغوية الوطنية فحسب، بل وفي السياسات التجارية والاقتصادية بشكل عام. وساهمت الشركات الكبرى في العالم في مجال التخطيط اللغوي بتخصيص فروع لتنظيم استخدام المصطلح في نطاق الشركة ومنتجاتها من جهة، وتَقييسه ومَعْيَرته على المستوى الوطني والدولي من جهة أخرى. وانتعشت سوق الترجمة وتطورت صناعةً وتكنولوجيا في عالم قربت وسائل التواصل عبر الشبكة العنكبية بين أطرافه المترامية كثيرًا. وازدهرت صناعة التكنولوجيا اللغوية بالتوازي مع ازدهار سوق الترجمة فتطورت أدوات وبرامج لغوية مساعدة وكذلك أنماط جديدة من الترجمة والمنتجات اللغوية مثل توطين البرامج الحاسوبية والخدمات اللغوية كالتحرير والمراجعة والتدقيق والتقييس حتى أصبح

الاقتصاد واللغة متلازمين ونشأت التعددية اللغوية نتيجة لهذا التلازم بين اللغة والاقتصاد. وهذا كله يزيد من أهمية التخطيط اللغوي لأنه أصبح ضرورة للاقتصاد بشكل عام وللغويين بشكل خاص فضلاً عن اللغة ذاتها.

إنها العلاقة المتداخلة بين اللغة والاقتصاد ذاتها هي التي جعلت ألمانيا الاتحادية والجامعة العربية تستثمران في مشروع لغوي ضخم يجمع كل المصطلحات التقنية باللغتين الألمانية والعربية[١]. أطلق المشروع بالتعاون بين الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي الألمانية وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) كما جاء في موقع المشروع[٢]. فالتواصل الخالي من الأخطاء غير ممكن بدون ضبط الشبكة المفاهيمية الكامنة خلف المصطلحات، ذلك لأن المصطلحات ألفاظ تدل على مفاهيم، ولأن الاصطلاح والتواطؤ على دلالات المفاهيم الدقيقة شرط رئيس للتواصل، سواء أكان التواصل في مجال الاقتصاد أو في المجالات العلمية الأخرى، خصوصًا الصناعية والتقنية منها. لقد سرّعت العولمة من وتيرة التواصل بين الأمم وفرضت على الدول انتهاج سياسات لغوية واضحة بحيث أصبحت اللغات التي لم تعد قادرة على التواصل بطريقة صحيحة وفعالة في عصر العولمة مهددة في وجودها لعجزها عن مواكبة التطور التقني والصناعي والعلمي الكبير في العالم اليوم. فعدم المواكبة هو الخطوةُ الأولى لتراجع اللغة، أية لغة، والخطوة الثانية هي الاستشعارُ بالعجز وعدم المقدرة على توليد المعاني والدلالات الجديدة، والخطوة الثالثة قصرُ اللغة على الاستعمال المنزلي واستبدالها – في التعليم والإدارة والحياة العامة – بلغة أجنبية مُنتِجَة كالإنكليزية أو الفرنسية، وأخيرًا انقراضها لانصراف أهلها عنها إلى غيرها.

ويُعتبر مصطلح "الصناعة اللغوية" – وهو مصطلح وضع مؤخرًا للدلالة على الأنشطة اللغوية التالية: الترجمة التحريرية، الترجمة الشفوية، توطين البرامج الحاسوبية، الترجمة التلفزيونية (= السطرجة)، الدبلجة، بالإضافة إلى أدوات تكنولوجيا الترجمة وتنظيم المؤتمرات المتعددة اللغات وتعليم اللغات – مصطلحًا مركزيًا في سياق الاستثمار الاقتصادي للغة. إن تعلم اللغات بهدف دراسة الآداب فقط قد أصبح نمطًا تقليديًا لأن الجامعات العالمية اليوم أنشأت أقسامًا جديدة لدراسة اللغات والثقافات من منظور اقتصادي بحت، وليس من منظور أدبي تقليدي فحسب. فبالإضافة إلى الدراسات الأدبية التقليدية أنشأت معظم الجامعات العالمية أقسامًا مثل قسم الترجمة التحريرية وقسم الترجمة الشفوية وقسم تكنولوجيا الترجمة وقسم اللغويات الحاسوبية الخ وذلك على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. إن المستفيد الأول من خريجي الأقسام اللغوية الجديدة هو السوق الوطنية والأسواق العالمية المختلفة. وللتدليل على التطور الحاصل في الصناعة اللغوية في الاتحاد الأوربي وحده تذكر الكاتبة البلجيكية فريدا ستورز[٣] إحصائيات المفوضية الأوربية للإيراد السنوي الذي حققته الصناعة اللغوية داخل الاتحاد الأوربي سنة ٢٠٠٨، وهو ٨،٤ مليار

[١] الموقع: www.arabterm.org.

[٢] انظر: ARABTERM Technical Dictionary - Alecso.

[٣] انظر: Steurs 2016.

يورو، مع الإيراد السنوي الذي حققته الصناعة اللغوية ذاتها داخل الاتحاد الأوربي سنة ٢٠١٥، وهو ٢٢ مليار يورو.[١] وتفسر الكاتبة هذه القفزة الكبيرة في الدخل الذي تحققه الصناعة اللغوية بالتطور الكبير الذي عرفته التكنولوجيا الرقمية في السنوات الأخيرة، الذي واكبه تطور كبير في مجال توطين البرامج الحاسوبية، الشيء فرض على اللغويين أن يتسلحوا بمهارات جديدة لم يكونوا يتمتعون بها وجعل المفوضية الأوربية تنشئ أقسامًا جامعية جديدة على مستوى الماجستير لدعم أداء اللغويين وتطويره.[٢] كما أنشأت معظم جامعات العالم المتقدم معرفيًا ماجستيرًا مخصوصًا بالإنسانيات الرقمية (Digital humanities) لدراسة جميع المجالات الإنسانية التي شملتها الرقمنة من أجل فهم التحولات التي مرّت بها العلوم الإنسانية بسبب تأثرها بالتكنولوجيا الرقمية بشكل عام وكذلك من أجل حفظ التراث الإنساني رقميًا.

١,٥ رقمنة اللغة وتسويق منتجاتها

تشهد التكنولوجيا في هذا العصر تطوّرًا مستمرًّا لم يعد معه التواصل بين الثقافات مقتصرًا على تمكّن المترجمين من اللغات وثقافاتها، وتمكّنهم من الكفاءة النصّية فحسب، بل يتطلّب كذلك مهارة استعمال تكنولوجيات اللغة والتّرجمة المختلفة التي يمكنها تقديم مساعدة كبيرة في عمليّة رقمنة اللغة والتّرجمة. تصنَّف تكنولوجيات التّرجمة عامّة إلى فئتين أساسيّتين هما: (أ) التّرجمة بمساعدة الحاسوب (Computer Assisted Translation) وتختصر إلى (CAT) و(ب) برامج التّرجمة الآليّة.[٣]

إن التّرجمة الآليّة عمليّة ينفذها برنامج ترجمة آليّة ينقل النصّ من لغة إلى أخرى بطريقة آليّة. ويمكن بعد ذلك أن يراجعها مترجم التّرجمة الآليّة، ويهذّبها ليحصل على ترجمة نهائية في مرحلة تسمّى المراجعة النهائيّة. وعلى الرَّغم من أنّ تكنولوجيا التّرجمة الآليّة في تطوّر سريع وأنّها اليوم تستعمل أنظمة هجينة واعدة، فإننا لن نتوقّف عند ذلك في هذه الدّراسة. أما التّرجمة بمساعدة الحاسوب (CAT) فتُعَدّ بمثابة تفاعل بين المترجم والبرنامج أثناء عمليّة ترجمة نصّ معيّن. ويمكن أن يأخذ هذا التفاعل أشكالاً مختلفة اعتمادًا على مهمّة المترجم المطروحة، وكذلك على فلسفة البرنامج، ذلك أن التطوّر الهائل على مستوى تكنولوجيات المعلومات والشّبكة العنكبيّة يطرح مزيدًا من التعقيدات المتعلّقة بمفهوم اللغة والتّرجمة. لقد أصبح من الضروري تدريب اللغويين والمترجمين على "استخدام تكنولوجيات الحاسوب والتطبيقات والبرمجيّات المتطوّرة، إضافة إلى أدوات التّرجمة بمساعدة الحاسوب، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على التّرجمة، ولتسليم الترجمات إلى أصحابها في الوقت المناسب".[٤] ونشير في هذا السياق إلى أن الكفاءات المطلوبة بالنسبة

---

[١] انظر: Steurs 2016، الصفحة ١٤.

[٢] نفس المصدر.

[٣] انظر دراستنا حول التكنولوجيا اللغوية: Id-Youss, L., Alsulaiman, A., Steurs, F. (2021).

[٤] انظر: Carrillo, 2007 الصفحة ٩.

للماجستير الأوروبي للترجمة تضمّ "البعد التفاعلي، والبعد الإنتاجي، والكفاءة اللغويّة متعددة الثقافات بشقيها الاجتماعيّ اللغويّ والنصّي، وكذلك القدرة على البحث عن المعلومات وموضوعيّة المترجم وكفاءته التكنولوجيّة".[١] فلقد مضى الزمن الذي كان فيه المترجم يتلقّى ورقة تتضمن نصًّا مكتوبًا لترجمته إلى لغة أخرى باستعمال قلم وورقة أو برنامج لمعالجة النصوص. ففي الوقت الراهن تطوّر تطبيقات برمجيّة كلّ يوم تستلزم مُوَطِّنين بارعين من أجل العمل على أقلمتها وتكييفها مع أسواق جديدة. كما تتكاثر الصفحات الإلكترونيّة ومواقع الشّبكة العنكبيّة الجديدة في العالم. إنّ أصحاب تلك المواقع مستعدّون لدفع مبالغ كبيرة مقابل أن تصبح مواقعهم الإلكترونيّة متاحة للناطقين بلغات أجنبية أخرى لأسباب اقتصادية بحتة. كما تُنتج اليوم أفلام ومسلسلات جديدة باستمرار، فتزداد الحاجة إلى مُسَطْرِجِين أو مُدَبْلِجِين لجذب أكبر عدد من المشاهدين. ولمواكبة هذه الوتيرة تتنافس برامج التّرجمة بمساعدة الحاسوب فيما بينها من أجل تعزيز خصائصها أو لإصدار تحديثات لها أو دمجها مع برامج أخرى تقدم للمترجمين مساعدة قيمة لتسهيل وظائفهم.

سوف نختم بالتطرق لتوطين البرامج الحاسوبيّة، وتوطين مواقع الشّبكة العنكبيّة، والبرامج المساعدة في التّرجمة، وأخيرًا لترجمة المواد السمعيّة البصريّة.

١,١,٥. توطين البرامج الحاسوبية

يمكن تعريف توطين البرامج بعمليّة تكييف مجموعة من برامج الحاسوب (ملفّات الموارد وواجهات المستخدم) والوثائق المرتبطة بها، وذلك من أجل أن يعمل البرنامج بفعاليّة في لغة أخرى ولكي يتلاءم مع احتياجات مختلف الأسواق اللغويّة.[٢] ويتّضح من هذا التعريف أنّ الهدف من التوطين هو جعلُ البرنامج قابلاً لتسويقِه في أسواق جديدة مختلفة عن تلك المعتمدة للّغة التي طوّر بها البرنامج في الأصل- وبيعِه فيها. وفي الواقع يرسّخ هذا الهدف التسويقيّ المفارقة الضاربة الشهيرة في هذا المجال، أي مفارقة العولمة مقابل التوطين. إنّ هاتين الفكرتين المتضادّتين اللتين يبدو في الظاهر أن إحداهما تستبعد الأخرى (المحلّيّ مقابل الدوليّ)، هما في الواقع فكرتان تكمّل إحداهما الأخرى، ذلك أنّ كلّ واحدة منهما تعتمد على الأخرى. ففي سياق توطين البرامج، ولشرح مفهوم "التوطين"، يحتاج المرء حتمًا إلى الرجوع إلى مفهوم "العولمة"؛ أي تسويق البرنامج في عدد أكبر من الأسواق. وعلى نحو مماثل، ولتعريف "العولمة"، يمكن للمرء القيام بذلك فقط من خلال استحضار مفهوم "التوطين"؛ أي جعل البرنامج متاحًا في السوق المحليّة باستخدام اللغة المتحدّث بها محليًا فقط. ولكي تخدم عمليّة التوطين أغراضها بدقّة يجب عليها أن تتماشى مع المعايير الثقافيّة واللغويّة للسوق المستهدفة. تختلف اللغات من حيث ميزاتها النحويّة والصرفيّة، وتُلحظ هذه الاختلافات

[١] انظر EMT 2009.

[٢] انظر: Kearns, 2006.

بدهيًّا من خلال الانتقال من لغة إلى أخرى. في السياق نفسه نجد أنّ الثقافات تختلف كذلك فيما بينها من حيث القيم، وهذا يدعو إلى أخذ كلّ هذه الاختلافات بعين الاعتبار والاستفادة منها لزيادة فرص نجاح المنتج.

ونمثل بالتطور الحاصل في مجال الهواتف الذكية من ماركة آيفون وسامسونغ وغيرهما. فهذه الهواتف مجهزة للعمل في جميع الأسواق في العالم لأنها تدعم معظم اللغات الحية، وتمكن بالتالي المستهلك من اختيار لغته الوطنية في قائمة الإعدادات فيها. تُسمى برمجة اللغة – أية لغة – داخل آلة ما كالهاتف الذكي أو الحاسوب أو التلفزيون أو السيارة أو غير ذلك من آلات – توطينًا. فالتوطين إذن هو "عملية تتم عبر مرحلتين: الترجمة التقليدية للنص المراد ترجمته وإدخال النص المترجَم داخل الآلة بلغة HTML أو غيرها" من لغات البرمجة.[1] وسوق التوطين رابحة في الغرب، والجامعات الغربية تكوّن اللغوين بحيث يستطيعون الترجمة والتوطين في آن واحد. وهذا جديد في الاتحاد الأوربي، ومعظم الجامعات غير الغربية – ومنها الجامعات العربية – لا تبرمج مثل هذا التكوين لطلابها في كلياتها، مما يحرم المترجم غير الغربي – أو العربي – من فرصة عمل مهمة وذات جدوى اقتصادية كبيرة. ومن تبعات ذلك أن أجور الترجمة والتوطين في الغرب مرتفعة جدًا، وأن المستهلك النهائي للمنتج هو الذي يؤدي فاتورة المترجم والموطّن الغربي المرتفعة، لأن المصنع يحسبها ضمن سعر البيع النهائي للمنتج.

تُقيَّم عمليّة توطين البرامج من خلال مراعاة ثلاثة أجزاء مختلفة من المنتج: الوثائق، وملفات المساعدة، والبرنامج نفسه. تُقيَّم الوثائق بالنّظر إلى اللغة المستعملة (التّرجمة الخاطئة وتحرّي الدقّة والمصطلحات والاتّساق ..) بالإضافة إلى النّظر إلى الشكل (تصميم البرنامج والطباعة والرسومات البيانية ..). وتُقيَّم الملفات المساعدة من حيث التصميم والفهرس وجوانب أخرى. ويُقيَّم البرنامج بحد ذاته على مستوى الشكل وكذلك على مستوى العنصر الأهمّ في هذه الحالة ألا وهو الاختبار الوظيفيّ (الروابط، مفاتيح الاختصار، إلخ).

٢,١,٥. التّرجمة السمعيّة البصريّة

يشكل المجال السمعيّ البصريّ مجالاً آخر مجالات معالجة اللغة رقميًا أثناء عملية التّرجمة التي لا بد لها من تكنولوجيا التّرجمة. وذلك راجع إلى التقنيات المستعملة في المجال السمعيّ البصريّ. ويستعمل المصطلح الجامع "التّرجمة السمعيّة البصريّة" للدلالة على ما يعرف أيضًا "بترجمة الشاشة" أو "ترجمة الفلم" أو "السطرجة".[2] وتتمثل الأنواع الثلاثة الشهيرة التي تقع تحت مسمى "التّرجمة السمعيّة البصريّة"، والتي سنسلّط الضوء عليها في هذا الفصل، في ثلاثة أشياء: السّطرجة، والدبلجة، والوصف السمعيّ البصريّ. ومن البدهي أن تتطلّب كلّ من هذه المجالات الفرعيّة الثلاثة برامج حاسوبيّة مخصوصة بها.

[1] للمزيد حول التوطين، انظر: عبدالرحمن السليمان (٢٠٢١)، الصفحة ٩٩ وما يليها.

[2] انظر: Karamitroglou, 2000 صفحة 1.

تعدّ السّطرجة في صناعة الأفلام "عمليّة نقل معنى جزء من خطاب في فلم أو في مسلسل تلفزيونيّ بواسطة ترجمة مكتوبة غالبًا ما توضع أسفل الشاشة".[١] يُعد مفهوم "التّرجمة" هنا معقّدًا للغاية، لأنّ هذه السطرجات هي تحويل للأشكال والمضامين المنطوقة إلى أشكال مكتوبة في نفس اللغة عندما يتعلق الأمر بصناعة فلم، وإتاحته للمشاهدين الذين يعانون من ضعف السمع مثلاً، أو عندما يتعلق الأمر بصناعة فلم وإتاحته لمشاهدين ناطقين بلغة مختلفة عن تلك المستعملة في الفلم الأصليّ. وهكذا تكون هذه "التّرجمة" عبارة عن ملاءمة وتكييف للأشكال المنطوقة مع أشكال أخرى مكتوبة ضمن نفس اللغة، أو تكييف للحوارات المنطوقة في لغة معينة مع ما يقابلها كتابةً في لغة أخرى.

إلى جانب ذلك تشير الدبلجة، وهي أحد مجالات التّرجمة السمعيّة البصريّة وشكل من أشكال ما بعد الإنتاج في صناعة الأفلام، إلى المقطع الصوتيّ المسجّل من قبل، والذي يُزامَن مع العناصر البصريّة للفلم. وبخلاف السّطرجة التي يحتفظ فيها بأصوات الممثلين الأصليّة، تستبدل الدبلجة أصوات الممثلين الأصليّة بأصوات مسجّلة بلغة المشاهد الأجنبيّ لفهم أحداث الفلم. وتتطلّب عمليّة الدبلجة – إضافة إلى المعدات المتخصصة – استوديوهات الصوت المتخصّصة والمجهّزة بجميع معدّات الصوت بما فيها الغرف العازلة للصوت من أجل جودة صوت عالية. وتشمل بعض أساليب الدبلجة تسجيلاً حواريًا إضافيًا يُشار إليه أيضا بالتبديل الحواري الآليّ، وهو عبارة عن نظام يستخدم في استوديوهات الدبلجة ويُمكّن الفنانين من تبديل الحوار المسجّل في مكان التصوير بحوار جديد خاضع لشروط التسجيل في الاستديو، ويكون أكثر دقّة وجودة من الأصل.[٢]

ونذكر في هذه الفقرة الأخيرة الوصف السمعيّ البصريّ، والذي يشير إلى تحويل محتوى بصري- كالصور والحركات والأفكار والأحلام أو الوساوس (غير المنطوقة) وكذلك مثل ظهور ممثّلين أو عناصر معيّنة أو اختفائهم -إلى محتوى كتابيّ بالنسبة للمشاهدين أو إلى محتوى شفهيّ يمكّن الأشخاص المكفوفين من استيعاب المحتوى البصريّ المعروض. إنّ الهدف من هذا الوصف – إضافةً إلى الحوار – هو تقريبُ المكفوفين أيضًا من التجربة التي يعيشها المشاهد العاديّ. إذ من المفترض أن يساعد هذا الوصف السمعيّ البصريّ في مشاهد معيّنة من الفلم، خصوصًا تلك الصامتة أي أثناء غياب الحوار، في إرضاء فضول المستمع حول وقائع الفلم. وأحيانًا يُعالج الفلم برمّته، ويُدخل الوصف الملائم للمشاهد، وأحيانًا أخرى تقوم بعض دور العرض بالاستعانة بمختصّين من أجل نقل المحتوى البصريّ، ووصفه بشكل مباشر للأشخاص المستهدفين (المكفوفين) عبر السماعات.

تطرح السطرجة العربية اليوم إشكاليات لغوية وثقافية وأخلاقية عويصة تتطلب سياسة لغوية واضحة بشأنها، خصوصًا فيما يتعلق بالطريقة التي يتعامل بها المسطرج العربيّ مع الألفاظ البذيئة في لغة الفلم الأصليّة، بالإضافة إلى مستويَي

---

[١] انظر: Omar, Haroon, & Ghani, 2009 الصفحة ١٨١.

[٢] انظر: Gaskell, 2003 الصفحة ١٨٦.

الفلم الآخرَين (الصوت والصورة). فعندما تُبثّ الأفلام الناطقة باللغة الإنكليزيّة في العالم العربيّ، فسرعان ما تواجهنا الاختلافات الثقافيّة الكبيرة، خصوصًا في مجال الأفلام ذات الطابع الكوميدي. فما قد يكون مقبولاً ومسلّيًا في ثقافة ما، قد لا يكون كذلك في ثقافة أخرى. والمتابع لما يُبثّ من أفلام أمريكيّة مسطرجة بالعربيّة في قنوات عربيّة عديدة يرى تفاوتًا كبيرًا بين الأصل المسموع والتّرجمة المكتوبة أو السّطرجة.

تدلّ الألفاظ البذيئة – بشكل عامّ – على موضوع محظور كما يرى أنديرسون، "ذلك أنّ الألفاظ الناجمة عن المواضيع المحظورة تستعمل للتنفيس عن الغضب أو المفاجأة إلخ".[١] تحتوي الأفلام الأمريكية التي تُبَثُّ على شاشات الفضائيات العربية والتي تحظى بشعبيّة كبيرة بين الشباب، في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، على مشاهد غير لائقة بحيث لم يعد من الممكن أن يشاهدها الآباء والأبناء معًا دون الإحساس بنوع من الإحراج. يقول دوهيرتي: "في عام ١٩٥٦ [...] كان بوسع الجمهور العائليّ الذهاب بشكل جماعيّ لمشاهدة أفلام هوليوود دون الإحساس بالحرج. [...] ولكن بسرعة أدهشت الجماهير وأثارت غضب المراقبين، سقطت الأفلام الأمريكيّة في لا أخلاقية اخترقت القانون، وانحرفت عن وصاياه العريضة. لذلك تغيّر إلى الأبد ما كان يشكّل تيار الإنتاج العام في هوليوود. ولم يَعُدْ للتيّار القديم والترفيه العائليّ الجماهيريّ، الذي أمتع جميع الفئات العمريّة في الماضي وجودٌ اليوم".[٢] وهذا بالتحديد ما يُحتّم على القنوات العربيّة اتّباع إستراتيجيّة ترجمة وتعديل في السّطرجة والصورة والصوت تجعل هذه الأفلام مقبولة عند شريحة عريضة من المشاهدين العرب. وهذا أيضًا ما حتَّم وجود "مصفاة ثقافيّة" فُسِّرت كالتالي: "مشاهدة النصّ الأصليّ عبر نظّارات شخص من اللغة المترجم إليها".[٣] وهذا يعني تصفية الألفاظ البذيئة وترجمتها بطريقة لا يُنقل معها المعنى الأصليّ للفظ البذيء؛ لأنّ هذه الألفاظ البذيئة قد تسبّب "الشعور بالغضب والحقد والاستياء والإحباط والاحتقار أو الإهانة".[٤] ومعظم الأفلام الأمريكيّة محمّلة بالألفاظ البذيئة في سياقات ومواقف مختلفة. لذلك يجب عرض هذه اللغة البذيئة والمشاعر الكامنة خلفها بطريقة لطيفة يقبلها الجمهور المستهدف، خصوصًا تلك الشريحة الكبيرة من المشاهدين العرب الذين لا يستسيغون هذه اللغة لأسباب ثقافيّة أو دينيّة أو أدبيّة ويرون أنّها مقرفة وغير أخلاقية وغير لائقة، خصوصًا عندما تشاهد العائلة بأكملها الفلم.

يحلّ تعديل السّطرجة مشكلة واحدة هي التّرجمة المكتوبة التي لا تثير حفيظة المشاهدين العرب الذين يجهلون الإنكليزيّة. لكن هذا الحلّ يتسبب في خلق مشكل جديد، ذلك أنّ المشاهدين العرب الأكبر سنًّا عمومًا، وشريحة الآباء خصوصًا، لا يفهمون اللغة الإنكليزيّة، ولن يستوعبوا المعنى الحقيقيّ للكلام المنطوق عند قراءتهم للسطرجة المقنَّعة، لكنّ الشباب العربيّ أو الأبناء الذين لا يعيشون بمعزل عن العولمة وأداتها اللغويّة – وهي اللغة الإنكليزيّة –

[١] انظر: Andersson في Mattsson 2006 الصفحة ٣.

[٢] انظر: Doherty, 2010 الصفحة ١٤٥.

[٣] انظر: Omar, Haroon, & Ghani, 2009 الصفحة ١٤٢.

[٤] نفس المصدر، الصفحة ١٦٠.

صاروا يفهمون الإنكليزيّة، بل إنّهم أصبحوا يجعلونها جزءًا من لغتهم اليوميّة. لذلك سوف يحصلون عند قراءتهم للترجمة المقنعة على صورة مشوّهة لدلالة اللفظ البذيء الذي أصبحوا الآن يجعلونه جزءًا من قاموسهم اليومي. يقدّم عمر وآخرون[1] مجموعةً من الأمثلة المثيرة منها هذا المثال: يقوم الممثّل بنطق لفظ بذيء جدًّا، أو كلمة محظورة، لأنّها غير أخلاقيّة، أو لأنّها تدلّ على جزء "غير لائق" من الجسد. يُترجَم هذا اللفظ البذيء أو الكلمة المحظورة بمقابل أقلّ إساءة مثل: (تبًا لك، أفٍّ لك، إلى الجحيم، أنت وقح، يا للوقاحة، عار عليك، يا للعار) الخ. إن مقابلات هذه الأمثلة في الإنجليزية هي (damn, to hell, indecent, shame on you, what a shame!). وعليه فبذاءة الكلام الذي ينطق به في الأصل الإنكليزيّ للفلم ليس قريبًا، ولو بنسبة قليلة، من التّرجمة العربيّة التي تُعرض في السّطرجة. ونتيجة ذلك يعتقد الشباب العربيّ الذي أصبح يفهم الإنجليزيّة أن هذه الألفاظ مقبولة أخلاقيًا واجتماعيًا، فيشرع في استعمالها في حياته اليوميّة بدون حرج. وحسب عمر وآخرون فإن الحلّ المقترح يكون بحذف النطق الخاصّ بالألفاظ البذيئة من الصوت في اللغة المصدر بطريقة لا يمكن للمشاهدين استشعارها.[2] ولكنّ هذا لم يعد يفيد مع تزايد عدد الشباب العربيّ العارف باللغة الإنكليزيّة، لأنّهم – أي الشباب – سوف يتمكّنون من معرفة الكلمات المحذوفة من اللغة المصدر بطريقة بدهيّة. إنّ معرفة الشباب العربيّ بالإنكليزية وجهل الوالدِّين بها يؤدّيان بالأسر والعائلات العربيّة إلى مشاهدة الأفلام ذات اللغة البذيئة معًا. وينتج عن هذه الحالة أنّ الشباب يتلقّى المحتوى البذيء دون معرفة الوالدِّين. إن إسراف المسطرج العربي في تلطيف المعاني البذيئة هنا مثير للتأمل لأنه يجعل الألفاظ البذيئة تمرّ على الرقابة، رقابة الرقيب الرسميّ، ورقابة الوالدِّين اللذين لا يعرفان الإنكليزيّة، وبالتالي لا يستطيعان تقدير ما يشاهده أبناؤهم وبناتهم. وهذا بحدّ ذاته إشكاليّة أخلاقيّة كبيرة، ليس فقط لأنّ هذا النوع من السّطرجة يجعل الوالدِّين اللذين يشاهدان الفلم مع أبنائهم وبناتهم في صالون واحد "مثل الأطرش في الزّفة" كما يقول المثل، بل لأنّ هذا الضرب من سطرجة الأفلام ذات المحتوى اللغويّ الهابط يُحيِّد السلطة التربوية والأدبيّة للوالدِّين تحييدًا كلّيًا.

وإذا كانت ترجمة المحتوى اللغويّ الهابط لمثل هذه الأفلام – بل لغالبيّة الأفلام والمسلسلات الأمريكيّة – ترجمةً أمينةً (بالمفهومين الأخلاقيّ والعلميّ) يؤدّي إلى استحالة تمريرها على الرقيب الرسميّ وعلى ربّ الأسرة في بيئة لا تستسيغ ذلك، فإن الحلّ الوحيد المتبقّي لتجاوز هذه الإشكاليّة هو دبلجة هذه الأفلام والمسلسلات. إنّ الدبلجة أكثر كلفة من السّطرجة، لكن فوائدها اللغويّة والثقافيّة كبيرة جدًا. وهذا ما جعل دولاً مثل ألمانيا وفرنسا وغيرهما تضع سياسة لغوية واضحة تهدف إلى حماية الثقافة المحلية من التلوث الأخلاقي، فلجأت إلى الدبلجة بشكل ممنهج حفاظًا منهما على هويتيهما اللغويّتين والثّقافيّتين. وتحتاج هذه المشكلة الملحة إلى اهتمام خاص من واضعي السياسات اللغوية في البلاد العربية لأنها اليوم متروكة لشركات تجارية تتخذ من بيروت مقرًا لها تسطرج ما يُبثُّ على الفضائيات العربية في

[1] نفس المصدر، الصفحة ١٨٦.

[2] نفس المصدر.

كل مكان تقريبًا. ومن فوائدة الدبلجة أنها توجد فرص عمل كثيرة لخريجي أقسام اللغة العربية والأقسام الأدبية وخريجي كليات الفنون والمسرح في البلاد العربية.

خاتمة

إن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في العالم المتقدم معرفيًا مهمة الدولة حصرًا. وثمة حرب لغات شرسة في العالم ضحيتها اللغات التي لا سياسة لغوية لها ولا تخطيط لغوي لها فيُترك تدبيرها لآليات السوق.[١] فالسياسة اللغوية بمثابة الإجراءات السياسية والتنظيمية الرامية إلى تنظيم الاستعمال اللغوي للغة ما أو تطويرها أو نشرها وتهدف إلى نشر شكل فصيح معياري من أشكال اللغة والحفاظ عليه من التلوث بالعاميات أو التأثر بلغات أخرى. كما تهدف السياسة اللغوية إلى الحفاظ على أمن لغة ما مهددة بالانقراض وإلى الاعتزاز بها في المحافل الدولية كما كانت تفعل "أقوى امرأة في العالم"، المستشارة الألمانية أنجلينا ميركيل، "التي ما كانت تتحدث في المناسبات العامة وفي زياراتها الخارجية إلا باللغة الألمانية وبطريقة تبرز افتخارها بلغتها الوطنية"[٢] لأن تحدث ممثلي الدول بغير لغاتهم الوطنية في المحافل الدولية يُفسَّر على أنهم يسقطون لغاتهم الوطنية من حساباتهم عند التعامل مع الآخرين.[٣] لذلك يحيط الزعماء في العالم أنفسهم بمستشارين وخبراء لغويين يكونون عونًا لهم في أدائهم اللغوي في الحافل الوطنية والإقليمية والدولية.

وتبقى الأهداف النهائية للسياسة اللغوية الفعّالة والناجحة (أ) نشر اللغة بزيادة عدد المتحدثين بها، و(ب) تحديث اللغة بتَحِيين المعجم وإهمال المهجور منه، و(ج) تقييس المصطلح ومَعْيَرته وتوحيد استعماله. وثمة مبادرات دولية كثيرة للسياسة اللغوية منها مبادرة اليونسكو الخاصة بحفظ اللغات وبالمصطلحات تهدف إلى مساعدة المجموعات اللغوية في تطوير تنظيم المصطلح الموجود وتنظيم عملية وضع المصطلح الجديد من أجل تحقيق التواصل الصحيح بين المجموعات اللغوية المختلفة في العالم. ومما يندرج تحت السياسة اللغوية أيضًا: السلام العالمي نظرًا لأهمية التواصل اللغوي الصحيح في تجنب الحروب والحفاظ على السلام العالمي. وهذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة تنتهج سياسة لغوية ترتكز على الدراسات المصطلحية من جهة، وإصدار الوثائق ونشرها في لغات العالم الست الأكثر انتشارًا وهي

---

[١] انظر: لويس جان كالفي (٢٠٠٨).

[٢] انظر: Steurs 2016، الصفحة ١٧٦-١٧٧.

[٣] تقتضي الأعراف الدولية أن يتحدث كل مسؤول في المحافل الدولية وفي اللقاءات الرسمية بلغته الوطنية. بالإضافة إلى ذلك فإن العربية إحدى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات. ولعدم التحدث باللغة الوطنية في المحافل الدولية واللقاءات الرسمية دلالة سيئة للغاية لأن المتحدث بغير لغته الوطنية يخالف الأعراف التي تقتضي منه أن يتحدث بلغته الوطنية ويبعث للعالم برسالة مفادها أن لغته الوطنية لا تهمه. وهذا ينطبق أيضًا على مستعملي وسائل التواصل الاجتماعي العرب الذين يستعملون في تواصلهم كلمات مثل (لايك) بدلاً من (إعجاب) و(بلوك) بدلاً من (حظر) وغيرهما في وقت قدّم لهم مطوّر البرنامج فيه نسخة مُعرَّبة من البرنامج فيها (إعجاب) وليس (لايك)، و(حظر) وليس (بلوك) وهكذا. ولهذا السلوك تأثير سلبي على اللغة ومكانتها عند أهلها وعند الآخرين.

الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والصينية والعربية والروسية من جهة أخرى. وناهيكم بهذا العمل مصدرًا ضخمًا من مصادر الصناعة اللغوية في العالم ومنه العالم العربي.

المراجع

أ. مراجع بالعربية:

باقر طه (١٩٨٠). من تراثنا اللغوي القديم؛ ما يُسمّى في العربية بالدّخيل. بغداد: دار الوراق للنشر.

الإكونوميست (٢٠٢٢). ضياع لغة القرآن (Losing the language of the Koran). ترجمة وتحرير عبدالله الرخيص. صدر الأصل الإنكليزي بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢ على الرابط التالي:
https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2022/09/29/losing-the-language-of-the-koran

عبدالرحمن السليمان (٢٠٠٧). في الفروقات المصطلحية بين المغرب الأقصى والدول العربية الأخرى. مجلة ترجمان الصادرة عن مدرسة الملك فهد العليا للترجمة. المجلد ١٦، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٠٧. الصفحة ٨٩-١٠٩.

عبدالرحمن السليمان (٢٠١٦).في ضرورة توظيف علم اللغة المقارن في تأليف المعجم التاريخي للغة العربية. صدرت في: منتصر أمين عبدالرحيم وخالد اليعبودي (٢٠١٦). المعجم التاريخي للغة العربية، رؤى وملامح. مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. سلسلة مباحث لغوية رقم ٢٥. الصفحة ١٢٣-١٥٧.

عبدالرحمن السليمان (٢٠١٩). دراسات في اللغة والتأثيل والمصطلح. إربد: عالم الكتب الحديث.

عبدالرحمن السليمان (٢٠٢١). الترجمة القانونية والدينية وتكنولوجيا الترجمة. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز. مركز التميز البحث في اللغة العربية. سلسلة برنامج الأولويات البحثية رقم ٦.

عبدالقادر الفاسي الفهري (٢٠١٣). السياسية اللغوية في العالم العربي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

علي القاسمي (٢٠٠٨). علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. بيروت: مكتبة لبنان.

علي القاسمي (٢٠١٦). معركة ضارية حول التعريب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة. مقالة منشورة على الرابط التالي:
معجم اللهجات المحكية: معركة ضارية حول التعريب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة(lahajat.blogspot.com)

لويس جان كالفي (٢٠٠٨). حرب اللغات والسياسات اللغوية. ترجمة حسن حمزة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٢). أوروبا الغنية بلغاتها. توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا. تحرير خوس إكسترا وكوتلاي ياغمور. كامبردج: مكبعة جامعة كامبردج.

ب. مراجع باللغات الأجنبية

Alsulaiman, A., Allaithy, A. (Eds.) (2019). *Handbook of Terminology. Volume 2: Terminology in the Arab world*. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

Bennett R. P. (1998). Comparative Semitic Linguistics: A Manual. Eisenbrauns.

Bergsträsser G. (1995). Introduction to the Semitic Languages: Text Specimens and Grammatical Sketches. Translated by Daniels P.T. Eisenbrauns.

Brockelmann C. (1913). Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen. 2 vols. Berlin, Reuther and Reichard.

Burnett Ch. (2002). The Coherence of the Arabic-Latin Translation Program in Toledo in the Twelfth Century. Cambridge University Press. Online:
The Coherence of the Arabic-Latin Translation Program in Toledo in the Twelfth Century | Science in Context | Cambridge Core

Carrillo, M. (2007). Overview of Translation Tools-Benefits of Translation Memory Management Software for an International Company. GRIN Verlag.

De Lacy O. (1923). Comparative Grammar Of The Semitic Languages. London, Trubner's Oriental Series.

Doherty, T. (2010). *Teenagers And Teenpics: Juvenilization Of American Movies.* (revised and expanded edition). Philadelphia: Temple University Press.

Gaskell, E. (2003). The complete guide to digital video. CengageBrain. com.

EMT (2009). Link:

(http://ec.europa.eu/dgs/translation/programmes/emt/key_documents/emt_competences_translators_en.pdf EMT 2009

Id-Youss, L., Alsulaiman, A., Steurs, F. (2021). New Forms of Translation: The Need for New Professional Profiles. In: S. Shiyab (Eds.), *Research Into Translation and Training in Arab Academic Institutions*, Chapt. 7, (63-74). Londen: Routledge.

Karamitroglou, F. (2000). Towards a methodology for the investigation of norms in audiovisual translation: The choice between subtitling and revoicing in Greece (Vol. 15). Rodopi.

Kearns, J. (2006). New vistas in translator and interpreter training (Vol. 17, No. 1). Trauben.
Mattsson, J. (2006). *Linguistic Variation in Subtitling: The subtitling of swearwords and discourse markers on public television, commercial television and DVD*. MuTra: Audiovisual translation scenarios: conference proceedings. Consulted (03/04/2015) at via http://euroconferences.info/proceedings/2006_Proceedings/2006_Mattsson_Jenny.pdf

Moscati S. (1964). An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Phonology and Morphology. Wiesbaden, Otto Harrassowitz.

Nöldeke Th. (1982). Beiträge und neue Beiträge zur semitischen Sprachwissenschaft. Neudruck. Amsterdam, APA – Philo Press.

Omar, H. C., Haroon, H., & Ghani, A. A. (2009). The sustainability of the translation field. ITBM.

Steurs F. (2016). Taal, de turbo naar economisch succes! Schiedam: Uitgevrij Scriptum.

Wright W. & Smith W. (2002). Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Cambridge University Press 1890. Reprint.